لبنان: تقصّي أحوال اللاجئين السوريين في ظل جائحة كوفيد-١٩

اللاجئون بين نقص المساعدات وانتهاكات حقوق الإنسان

ورقة بحثية

نيسان 2020

فريق البحث: ماريل الحايك، محمد حسن، نبيلة الحموي، فادي عادلة
تدقيق وتحرير: محمد حسن
ترجمة: ليان الضاني

المحتويات

مقدّمة 3

منهجية البحث 5

تحليل الوضع الراهن في لبنان 6

ملخّص أوضاع اللاجئين السوريين العامّة 8

الظروف الاقتصادية وسبل العيش: 8

الوصول إلى الرعاية الصحية 10

الوضع القانوني: 11

تدخل منظمات المجتمع المدني 12

مبادرات منظمات المجتمع المدني في مكافحة كوفيد-19: 13

التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في ظل كوفيد-19 14

استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 15

الإجراءات المتخذة من قبل مفوضية اللاجئين: 16

استجابة الحكومة اللبنانية 17

شمل اللاجئين السوريين في الخطة الوطنية: 17

التدخل في مخيمات وتجمعات اللاجئين السوريين: 17

انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين السوريين 19

الخاتمة والتوصيات 21

إلى الحكومة اللبنانية: 21

إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: 22

إلى الجهات المانحة: 22

إلى الاتحاد الأوروبي: 22

مقدّمة

مع دخول لبنانَ حالة التعبئة العامَّة والطوارئ الصحية لمواجهة انتشار كوفيد-19 أسبوعه السَّابع على التَّوالي، تزداد حاجة اللاجئين السوريين الماسَّة للمساعدات الإنسانية، في ظل غيابٍ تام لِخطة استجابة خاصَّة بأوضاع اللاجئين الذين يُعانون أساسًا من نقصٍ في مستلزماتهم المعيشية الأساسية، وتزايد الخطابات التمييزية ضد اللاجئين من قبل بعض البلديات اللبنانية، وسط صمتٍ مرعب من قبل الحكومة اللبنانية حول الإجراءات والقرارات التعسُّفية التمييزية بحق اللاجئين إضافة إلى أن الانتشار الأمني الواسع في المناطق الَّذي يساهم بدعم قرارات تلك البلديات بالحدِّ من حرية تنقل "اللاجئين السوريين" دون سواهم، إضافة للتضييق عليهم بشتَّى مناحي الحياة، وتزايد إساءة معاملتهم.

يراقب فريق عمل مركز "وصول" لحقوق الإنسان، أوضاع اللاجئين السوريين في عدة مناطق لبنانية بشكل عام، وقد كثّف الفريق تركيزه في عمليات المراقبة مع بدء أزمة كوفيد-19 التي أدت إلى إحماء وتيرة تسارع الأحداث في لبنان، وأوجز القضايا الأساسية التي من المحتمل أن تُسبب بانتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان على أفرادٍ أو جماعةٍ في أماكن تجمعات اللاجئين، فيما قد تُسبب الجائحة مزيدًا من المخاطر على حياة الآلاف من اللاجئين. وقد تبيّن من خلال مراقبة الفريق الميداني أن توترًا في أوساط اللاجئين قد زاد عن سابقه، وقد تفاقمت انتهاكات حقوق الإنسان في الكثير من المناطق في حين أنها قلّة في المناطق التي وضعت خطة استجابة محلية مع احترام حقوق الإنسان.

وعلى طور الأحداث التي شهدها لبنان مؤخرًا من حالات عنف وقتل وانتهاكات عدة بحق عدد من اللاجئين، أعدّ فريق مركز "وصول" هذا الورقة البحثية، ليلخّص أوضاع اللاجئين السوريين في ظل أزمة كوفيد-19، آملًا بأن تتضح صورة معاناة اللاجئين المتزايدة لدى السلطات اللبنانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات المانحة للحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وإحاطتهم بأوضاع اللاجئين على أرض الواقع بشكل أكثر شمولية من التقارير الدورية التي بدأ بإعدادها "وصول" عند بدء إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة في آذار الماضي، وأيضًا، لتوضيح احتياجات منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين في الخط الأمامي وفرق عملها الأكثر عُرضةً لخطر انتقال الفيروس إليهم/نّ، من أجل تقديم التسهيلات اللازمة لتوسيع نشاطهم في مجتمعات اللاجئين، وبشكلٍ أساسي تلك المنظمات العاملة في القطاعين الصحي والإغاثي.

إن التوصيات التي أصدرتها منظمات المجتمع المدني والتحالفات في التقارير/ البيانات، وأوراق الموقف التي نُشرت مؤخرًا تضع فيها توصياتٍ ضرورية قُدِّمت إلى الحكومة اللبنانية والإتحاد الأوروبي وتمنّت عليهم و/أو طالبتهم بتنفيذها، لم تؤخذ بعين الاعتبار. وتشير تقديرات أعداد اللاجئين السوريين في لبنان إلى أن 910,256 لاجئ سوري مسجل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حتى كانون الثاني 2020،[1] في حين لا تزال الحكومة اللبنانية تدّعي وجود نحو 550,000 يعيشون في لبنان غير مسجلين لدى "المفوضية"[2]. وإن ارتفاع أعداد اللاجئين في لبنان، أدى إلى زيادة ضغوطات السلطات اللبنانية على اللاجئين بشكل عام، مما أثر سلبًا على وضعهم المعيشي في لبنان وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، نظرًا لغياب خطة لتنظيم حالة اللجوء وإدارتها منذ بدء أزمة اللجوء إلى لبنان عام 2011.

وعلى الرغم من المساعدات التي تلقاها لبنان[3] من الأمم المتَّحدة وبعض دول الخليج وأوروبا، والاتحاد الأوروبي لدعم لبنان لاستضافته اللاجئين، يضاف إليها أنشطة منظمات المجتمع المدني - العاملة في القطاع الإغاثي على وجه الخصوص – ساهمت في رفع اقتصاد البلاد بالعديد من الطُّرق، إذ ساهمت بخلق آلاف من فرص العمل للمواطنين، بالإضافة إلى ازدياد العرض والطلب في الأسواق اللبنانية لمختلف السِّلع، وتنشيط سوق العقارات (بيع أو تأجير) وتحسين البنية التحتية لبعض المناطق والقرى اللبنانية وزيادة عدد المدارس اللبنانية بسبب المنح الدولية، ومكاسب أخرى للاقتصاد اللبناني.[4]

[1] " بوابة البيانات التشغيلية.Situation Syria Regional Refugee Response, n.d. https://data2.unhcr.org/ar/situations/syria/location/71 ."

[2] روث كينيث. "التقرير العالمي ٢٠١٩." هيومن رايتس واتش.https://www.hrw.org/ar/world-report/2019. January 17, 2019. ,

[3] الحموي نبيلة، حسن محمد، بيازيد قتيبة، لطف أحمد سامي. ماهية حق العمل للاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان. مركز وصول لحقوق الإنسان 2020 . https://www.achrights.org/ar/2020/03/06/10559/.

[4] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . لبنان=https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html?query. UNHCR. لبنان.

منهجية البحث

يتّخذ مركز "وصول" لحقوق الإنسان المعايير الدولية المتضمنة "الدقة"، و"الموضوعية"، و"الحياد" في سُلَّم أولوياته لإعداد أية أيٍّ من الأوراق الصادرة عنه ، والتي تنسجم مع المعايير الدولية للرصد والتوثيق، ويتم إجراء تحقيقات ميدانية واتصالات عبر برامج آمنة مشفَّرة ومفتوحة المصدر مع الضحايا الذين تعرّضوا للانتهاكات بشكل مباشر أو ذوي الضحايا أو مع المقربين منهم، كلٌّ على حدىً ة، وبشكلٍ يضمن استقلاليتهم في التصريحات التي يدلون بها، ويضمن "وصول" كتمان هويات الأفراد المعرضين للخطر بينهم. وتعتمد المقابلات على القائمة عينها من الأسئلة حول الوقائع عينها للتيقُّن من صحة المعلومات المُدلى بها، وذلك باللغة الأصلية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم، ومن دون أي مقابل مادي.

ويعتمد مركز " وصول" على مناهج بحثية متعددة لإصدار التقارير والبيانات المتعلقة بالوحدة أهمها المنهج الوصفي والتاريخي. حيث يقوم المركز بإجراء تحليل خاص للبيانات التي تم جمعها من مصادر متعددة عبر آليات بحث تضم في مقدمتها المقابلات مع الضحايا مباشرةً أو مع ذويهم و/أو أقربائهم من الدرجة الأولى والدراسات الاستقصائية وبالإضافة إلى المراجع الإلكترونية الموثوقة كتقارير وأبحاث سابقة، كما يعمل فريق "وصول" على تحليل التقارير الإعلامية والبيانات الرسمية بعد التحقُّق من صحتها ودقَّتها، وقد قام فريق العمل بإجراء مقابلات مع المعنيِّين في هذا التقرير من لاجئين في عدَّة مناطق خصوصًا أولئك الذين يعيشون في المخيمات، ومنظمات من المجتمع المدني الفاعلة في النشاط مع اللاجئين السوريين وركّز على منطقة البقاع التي يتواجد أكبر عدد من اللاجئين فيها، فيما استعان الفريق بقاعدة البيانات الخاصة بالمركز.

إن فريق "وصول" يبذل قصارى جهده من أجل احترام معايير الحياد والموضوعية ودقَّة وسلامة المعلومات المتضمِّنة في منشوراته وإصداراته، وذلك بالرُّغم من التَّحديات الجدّية التي تواجه الفريق في النشاط لإنجاز التقارير والإصدارات، أقلّ ما فيها شعور الباحثين وفريق العمل الذين شاركوا في إنجاز العمل بالتهديد الأمني أو تعرّضهم لمضايقات أو ملاحقات تعسفية من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية. إذ درجت هذه الأخيرة على مضايقة وملاحقة الناشطين الحقوقيين المقيمين في لبنان، لبنانيين كانوا أم سوريين أم غيرهم، من الذين يعترضون جهارًا على الانتهاكات الرسمية المنهجية المستمرة بحق اللاجئين السوريين في لبنان. وتتراوح هذه المضايقات بين استدعاءات تعسُّفية إلى مراكز تحقيق من دون احترام الإجراءات القانونية واجبة التَّطبيق (أي من دون أن تستند هذه الاستدعاءات إلى قرار صادر عن النيابة العامة أو أي جهة قضائية أخرى) حيث يُحرم هؤلاء من حقوق قانونية تكفلها لهم المادة /47/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني (حق الاتصال بذويهم ومقابلة محامي)، وبين حرمانهم من الاستحصال على إقامة قانونية في لبنان أو تجديدها (لجهة الناشطين السوريين والأجانب). علماً أن المديرية العامة للأمن العام اللبناني لوّحت رسميًا بسياسة الحرمان من الإقامة هذه في بيان[5] نشرته على موقعها الرسمي بتاريخ 2019/6/17 هددت فيه الجمعيات التي نددت بإجراءات ترحيل اللاجئين السوريين بأنها "بصدد اتخاذ كل الاجراءات القانونية ومراجعة القضاء المختص لوقف "أُجراء ومستخدمي" هذه المنظمة أو تلك.

[5] بيان صادر عن الأمن العام حول بعض الجمعيات والمنتديات. إعلانات ومستجدات.https://www.general-security.gov.lb/ar/news/details/720 .

تحليل الوضع الراهن في لبنان

حتى اللحظة يصنَّف انتشار وباء كوفيد-19 في لبنان على أنه في المرحلة الثالثة، عدد مرضى قليل نسبيًا وعدد أقل من الوفيات، غير أن إجراءات العزل الاجتماعي زاد من هشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي بشكل كبير، حيث جاء فقدان سبل المعيشة (العمل، الغذاء، إيجار العقارات) أولاً في ترتيب الحاجات الراهنة من قبل الجمعيات والشبكات المحلية. فيمكن وضع الأولويات عند الأطراف المختلفة كما تبدو من خلال وسائل الإعلام وأحاديث المجتمع في الترتيب التالي (جدول رقم 1):

سلم الأولوية	الحكومة اللبنانية	المجتمع اللبناني المحلي	اللاجئون
1	السيطرة على الوباء	الوضع الاقتصادي المعيشي	الوضع الاقتصادي المعيشي
2	الاستقرار الأمني	السيطرة على الوباء	الاستقرار الأمني
3	الوضع الاقتصادي للمعيشة	الاستقرار الأمني	السيطرة على الوباء

إنَّ الحماية من الوباء لا تشكِّل أولوية لدى اللاجئين بسبب تدني أوضاعهم المعيشية بشكل كبير، بينما نجدها أولوية لدى السُّلطة، والسُّلطة غير معنية بالوضع المعيشي للاجئين، حيث عبّرت بعض البلديات عن ذلك حين حمّلت مسؤولية اللاجئين السوريين على عاتق الأمم المتحدة، في المقابل تتَّفق السُّلطة مع اللاجئين على أهمية الحفاظ على الاستقرار الأمني، بينما يتراجع لدى المجتمع اللبناني. هذه الفروقات قد سببت وقوع حادثة في بلدة غزَّة بالبقاع [6]، حيث لم يلتزم العمّال بحظر التجول المفروض من قبل السلطة المحلية "البلدية"، و فضّلوا العمل على الإلتزام بحظر التجول، وعندما تحرّك الأمن المحلّي المُكلف من البلدية لفرض حظر التجول، لم يعطي أولوية للاستقرار الأمني أو بمخاطر انتشار الوباء في حال أجبر اللاجئون على الانتقال، وهو يعلم أن السوريين من السهل استبدالهم كقوة عامله في الاقتصاد المحلي, تطور الوضع إلى مشاحنة عنيفة أوشكت أن تغير حياة آلاف اللاجئين. يبقى أن نذكّر بالدور التبادلي بين السلطة والمجتمع من خلال البلدية من جهة، وبنية التمثيل السياسي العشائري/الطائفي من جهة أخرى.

اللجوء السوري في لبنان محكوم بسياسات تطورت في ظل النزاع السوري وتأثيره على الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان من جهة، والتجاذب السياسي اللبناني من جهة أخرى. على الرغم من أن أغلب السياسات المتبعة لحكم اللاجئين يسبق وجوده الحكومة الحالية، ويسبق أزمة الكورونا، غير أن

[6] بيان توضيحي في قضية الإشكال بين مخيمٍ للاجئين وأهالي منطقة غزّة في لبنان. مركز وصول لحقوق الإنسان 2020 . https://www.achrights.org/ar/2020/04/19/10788/.

تأثيرها نافذ ومستمر، يلخص الجدول التالي السياسات العامة الرسمية وغير الرسمية، المحلية والمركزية، وتأثيرها على المجموعات المهمة لهذا المقترح:

	سياسات جارية	الأثر على اللاجئين	الأثر على جمعيات اللاجئين	الأثر التراكمي على استجابة كوفيد-19
رسمية	التهميش القانوني (إقامة،عمل).	تقييد حركة، اللاجئين، اضطرار عدد كبير من اللاجئين لخرق شروط الاقامة وقانون العمل.	تقييد حركة ونشاط الجمعيات، وهجرة العديد من المتطوعين خصوصًا من أصحاب الخبرة والكفاءة.	يصعب الوصول للمجتمع اللاجئ أو التأثير عليه إيجابيًا.
	حصر الدعم الدولي من خلالِ مؤسسات الدولة.	انحسار برامج الإغاثة، المباشرة، وتعميق أثر الفقر .	تعليق تراخيص الجمعيات واضمحلال تأثيرها على المجتمع.	تعميق أثر الفقر، مركزية، الاستجابة، وزيادة العبء على المؤسسة الصحية الرسمية.
	تفويض البلديات بتطبيق سياسات العزل	إجراءات تمييزية ضد اللاجئين.	تقييد وصول الجمعيات إلى المخيمات، يخاف المتطوعون من الأذى بسبب عملهم.	تعميق عزلة المجتمع اللاجئ عن نظيره اللبناني وازدياد إمكانية الاصطدام بينهما.
غير رسمية	صلاحيات مطلقة للأجهزة الأمنية في التعامل مع اللاجئين.	خوف اللاجئين من المؤسسة الرسمية اللبنانية.		يتردد اللاجئ في التعاون مع الجهات الرسمية خوفاً من الملاحقة والاعتقال.
	استمرار خطاب التحريض ضد اللاجئين .	تزايد حملات العنف والعقوبات، الجماعية، ترحيل ضرب وإغلاق أعمال.	انكماش العمل الاجتماعي، وتعرض المتطوعين والناشطين للعنف بشكل مباشر.	تهميش اللاجئين من المبادرات، المحلية، ازدياد إمكانية العنف المجتمعي.
محلية	تفويض قوى الأمر الواقع (حزبية، عشائرية... إلخ) بإدارة ملف اللاجئين	يحسب اللاجئون على هذه المجموعة أو تلك، عرضة للخصومات والنكايات.	الجمعيات مضطرة، للتحازب، مما يعرضها للخصومات والنكايات.	إضعاف قدرة الحكومة المركزية على تنفيذ خطة وطنية شاملة .

بناء عليه، قد تؤثر السياسات العامّة تجاه اللاجئين، والسابقة لأزمة كوفيد-19 (والسابقة للحكومة الحالية) على جهود مكافحة الوباء المستجد، مع غياب موقف واضح تجاه اللاجئين، استمرارية هذه السياسات في إنتاج وضع هش للاجئين، مما يزيد فرص انتشار المرض من جهة ويزيد فرص العواقب الثانوية من جهة أخرى (حادثة منطقة غزّة البقاعية ک مثال).

ملخّص أوضاع اللاجئين السوريين العامّة

الظروف الاقتصادية وسبل العيش:

لا يزال الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين في لبنان في تدهور إثر الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان، وبسبب عدم وجود خطة لإدارة أزمة اللجوء. حيث تشير التقديرات إلى أن 69٪ من اللاجئين السوريين لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر (51% نسبة الأسر السورية التي تعاني من الفقر المدقع.)[7] في عام 2019، قُدْرت متطلبات التمويل اللازمة لدعم اللاجئين السوريين في لبنان بمبلغ 2،62 مليار دولار ولكن لم يتم توفير إلا 47%منهم فقط في العام نفسه.[8]

وإن الوضع القانوني للاجئين/اللاجئات "خصوصًا السوريون منهم" والّذي يفرضه لبنان بشكل مخالف للدُّستور والاتفاقيات والمعاهدات الدُّولية، يجعل العثور على فرص عمل أو التنقل بحرية بين المناطق أمرًا صعبًا و كاد أن يكون مستحيلًا، مما يجبرهم/نّ (بما فيهم الأطفال والنساء) على العمل في القطاعات غير الرسمية تحت ظروف سيئة، وأجور متدنية، ومن دون أية ضمانات، من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على قوت يومهم /نّ، مما أدى إلى اعتماد الأسر بشكل متزايد على الديون حيث أنّ 88٪ من الأسر السورية المكونة من 4 أشخاص مديونة بمتوسط مبلغ 1،016$ دولار.[9]

وبحسب إحصائية المفوضية فإن 81٪ من اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان هم من النساء والأطفال وهم أكثر الفئات تعرضًا للخطر، وإن الخوف من الاعتقال أو الترحيل يدفع الرجال إلى إرسال أطفالهم وزوجاتهم إلى العمل لأنهم/نّ أقل عرضة للتوقيف والتحقيق. وتبين أن 5 في المائة من الأطفال اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة، كانوا يعملون يومًا واحدًا على الأقل في الأيام الثلاثين التي سبقت الدراسة[10]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة الاقتصادية يقوم بها الأولاد الذكور بشكل رئيسي، في مقابل الأعمال المنزلية التي تقوم بها الفتيات، كما أن الأوضاع المعيشية الصعبة تدفعهم للجوء إلى التزويج المُبكر، حيث سجل إرتفاع في زواج الأطفال. ووصلت نسبة الفتيات اللواتي تتراوح

---

[7] دراسة أممية سنوية: في عام 2018 تراكمت ديون اللاجئين السوريين في لبنان أكثر من أي وقت مضى - UNHCR Lebanon. UNHCR n.d. https://www.unhcr.org/lb/12042-دراسة-أممية-سنوية-في-عام-2018-تراكمت-ديون-ا.html.

[8] خطة لبنان للاستجابة للأزمة، تحديث تمويل نهاية السنة، حتى 31 كانون الأول، 2019 https://tinyurl.com/y78xmvcd

[9] خطة لبنان للاستجابة للازمة (2017 – 2020)، تحديث 2019 https://tinyurl.com/r6zvy74

[10] دراسة أممية سنوية: في عام 2018 تراكمت ديون اللاجئين السوريين في لبنان أكثر من أي وقت مضى - UNHCR Lebanon. UNHCR n.d. https://www.unhcr.org/lb/12042-دراسة-أممية-سنوية-في-عام-2018-تراكمت-ديون-ا.html.

أعمارهن بين 15 و 19 سنة ومتزوجات حاليًا إلى 29 في المائة في عام 2018، زيادة 7 في المائة عن العام السابق.[11]

أما بالنسبة للأمن الغذائي بين اللاجئين، فكشفت دراسة استقصائية صادرة عام 2015 بأن 94.5% من اللاجئين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل عام، و63% منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة عالية جداً.[12] كما أن 90% من اللاجئين المقيمين في مناطق بعلبك-الهرمل وعكار، حيث تتواجد أكبر نسبة من اللاجئين السوريين في لبنان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة.[13] ويعتمدون بشكل متزايد على استراتيجيات المواجهة السلبية المتعلقة بالتغذية.[14]

وقد أتى تفشي فايروس كورونا في أوساط أسوأ أزمة مالية يعانيها لبنان منذ الحرب الأهلية 1975-1990 حيث وصل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة اللبنانية بتاريخ 27 نيسان 2020 إلى ما بين 4200 و4300 ليرة لبنانية في السوق السوداء علماً أن حاكم مصرف لبنان كان قد أصدر تعميماً يحدد سعر أقصى لبيع الدولار لدى الصرافين عند 3200 ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي.[15]

وبدأت تتفاقم معاناة اللاجئين السوريين خلال الأشهر الماضية بشكل حاد، وازداد سوءًا في ظل الحجر الصحي مع تزايدٍ في القلق والخوف وقد تكون تداعيات أزمة كوفيد-١٩ أشد فتكًا من الوباء بحد ذاته. فالأحوال الراهنة في ظل كوفيد-١٩ لها تأثير كبير على عدم قدرة اللاجئين للوصول إلى سبل العيش والقدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل تأمين إيجار المنازل والطعام والأدوية وبالتالي عدم قدرتهم على الوصول إلى الأدوات اللازمة للوقاية من الفايروس، خاصة أنَّ معظمهم كان يعتمد على أعمال اليومية وموسمية قد توقفت بسبب الحجر الصحي والخوف من مغادرة المخيم بسبب تكثيف وجود الأجهزة الأمنية وحواجز من الأمن المحلّي المكلفين من قبل البلديات. وتمتد الآثار الإقتصادية حتى إلى القاطنين خارج المخيمات إذ أن مركز "وصول" قد تلقى في الآونة الأخيرة ما لا يقل عن تسعة حالات تم تسجيلها للاجئين سوريين قاطنين في مناطق عدّة تم تهديدهم (معرضين للإخلاء في أي لحظة) و/أو تم إجبارهم على إخلاء منازلهم مع الإشارة الى أن معظمهم لا يتلقى مساعدات من قبل المفوضية، إضافة لعشرات المخيمات.

---

[11] المرجع نفسه

[12] Chaaban, J., Salti, N., Ghattas, H., Irani, A., Ismail, T.,Batlouni, L. (2016), "Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015", Report published by the American University of Beirut (AUB) and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

[13] خطة لبنان للاستجابة للازمة (2017 – 2020)، تحديث 2019 https://tinyurl.com/r6zvy74.

[14] Chaaban, J., Salti, N., Ghattas, H., Irani, A., Ismail, T.,Batlouni, L. (2016), "Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015", Report published by the American University of Beirut (AUB) and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

[15] الدولار يواصل الارتفاع... كم بلغ سعر الصرف اليوم؟ LBCI Lebanon 2020. https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/516614/الدولار-يواصل-الارتفاع-كم-بلغ-سعر-الصرف-اليوم.ar/

الوصول إلى الرعاية الصحية

من الناحية الطبّية، يواجه اللاجئين صعوبة في الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية والثانوية على كافة مستويات الإستجابة، يعود ذلك لمشاكل بنيوية في النظام الصحي اللبناني من جهة، وصعوبات إضافية تتعلق بهيكلية الدعم الدولي بالعلاقة مع الحكومة اللبنانية وتناقص الدعم في الفترة الأخيرة من جهة أخرى، مرافقا ذلك للأزمة الاقتصادية اللبنانية المستمرة في الانهيار.

إن منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعتبر الجهات الأساسية التي يعتمد عليها اللاجئون في تأمين الرعاية الصحية، لكن الإجراءات التي اتخذتها العديد من البلديات بحق اللاجئين والقيود التي فرضتها عليهم خاصةً بالنسبة لمنع التجول بشكل تام أو شبه تام مع تكثيف وجود الأجهزة الأمنية وحواجز من الأمن المحلّي المكلفين من قبل البلديات قد عرّضت اللاجئين لمخاطر عديدة وقيّدت وصولهم إلى الرعاية الصحية، إضافة لتقييد حركة ونشاط المنظمات النشطة في الرعاية الصحية للوصول إلى اللاجئين.

أفادت إحدى منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين في لبنان لـ"وصول" (والتي تدير عيادات طبيّة تُقدم خدمات رعاية صحية للاجئين السوريين) بانخفاض عدد الأشخاص الذين يزورون مراكزهم في جميع أنحاء لبنان حيث سجلت إحدى العيادات انخفاضًا في الزيارات بنسبة ما يقارب 80 بالمائة منذ بداية التعبئة العامة (من 400 مريض يوميًا إلى 80 يوميًا) يرجح ارتباط هذا الانخفاض بزيادة الحواجز أمام تنقل اللاجئين إذ رصد مركز "وصول" نشاط عدد من المنظمات غير الحكومية التي كانت تقدم خدمات طبية متنقلة تم منعها من دخول المخيمات و/أو واجهت صعوبة في استحصال إذن بالدخول إليها.

فيما **أفادت** منظمة مجتمع مدني أخرى تعمل مع اللاجئين السوريين في لبنان أيضًا (والتي تدير عيادة متنقلة بعدة مناطق لبنانية) بأنها لم تتمكن من الحصول على إذن من "البلديات" لتفعيل عمل عياداتها في المخيمات حتى منتصف أبريل/نيسان، أي بعد حوالي شهر منذ بداية إعلان التعبئة العامة. قامت الجمعية بأخذ طرق بديلة للاستمرار في عملها فلجأ الأطباء إلى تقديم الاستشارات عبر وسيلة التواصل الاجتماعي WhatsApp، وعند تمكّنهم من زيارة المخيم، يتخذون إجراءات شديدة الحذر في سبل الوقاية أثناء تعاملهم مع اللاجئين، ولا زالت المنظمة تعاني من صعوبات في الحصول على تسهيلات من قبل السلطات.

وفي هذا السياق، يُجبر اللاجئون على اعتماد العيادات الموجودة في محيطهم فقط، والتي قد لا تكون كافية و/أو متوفّرة في بعض المناطق، فقد سجّلت جميع المراكز الطبية انخفاضًا في مشاركة الكوادر

الطبية بدواماتهم. كما أن معظم المراكز الطبية تكون مكتظة في معظم الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، يصعب على اللاجئين الحصول على رعاية صحية في المستشفيات الحكومية و/أو الخاصة بسبب عدم قدرتهم على تغطية المبالغ المتبقية من تغطية مفوضية اللاجئين لبعض الحالات المرضية، والتي لا تشمل الأمراض المزمنة في كثير من الأحيان، وهذا قد يتطلب على اللاجئين دفع تكاليف الاستشفاء كاملةً من دون مساعدة مفوضية اللاجئين، وبسبب بيروقراطية الإجراءات لدى شركاء مفوضية اللاجئين المسؤولين عن منح الموافقات لتغطية تكاليف رعاية المرضى اللاجئين، والتي قد تكون في معظم الأحيان طويلة ومعقدة وتتطلب سلسلة من الإجراءات بين شركاء مفوضية اللاجئين المتواجدين في القسم الإداري للمستشفيات المتعاقدة معها، والمفوضية نفسها. [16]

الوضع القانوني:

تعهدت السلطات اللبنانية بعدم اعتقال أو توقيف أو ترحيل اللاجئين السوريين لعدم حيازتهم إقامة سارية في حال لجوئهم لإجراء اختبار كوفيد -19.[17] وعلى الرغم من هذه الضمانة، يستوجب السؤال عن التدابير التي قد تقوم باتخاذها السلطات بحق اللاجئين بعد انتهاء هذه الأزمة الصحية. فيبقى الخوف عند اللاجئين من الاعتقال أو الترحيل اللاحق لهذه الازمة، إذ تكون السلطات على علم بمعلوماتهم وتواجدهم مما قد يعرضهم للمزيد من شعورهم بالتهديد بتعرُّضهم للمزيد من المخاطر.

وإنَّ الخوف من الاعتقال أو المضايقات التي يتعرض لها اللاجئون في بعض البلديات من قبل الأهالي أو من قبل الأمن المحلّي المكلفين من قبل البلديات نفسها، يخلق حالة من الرُهاب لدى اللاجئين للإبلاغ عن عوارض كوفيد-19. ومن ناحية أخرى، فإن أعدادًا كبيرة من اللاجئين السوريين لا يملكون أوراقًا ثبوتية، بسبب حجز وثائقهم الرسمية **من قبل السلطات** (إن كان أثناء الاعتقال، أو أثناء تجديد أوراق الإقامة من دون مسوغ قانوني رسمي)، **أو من قبل المستشفيات** (بسبب عدم قدرة اللاجئين على دفع تكاليف مرضاهم)، **أو من قبل مالك المنزل** (بسبب تأخيرهم عن دفع أجرة المنزل أو خشية من ترك المنزل من دون مستأجر)، وإن عدم حيازة اللاجئين على أوراق ثبوتية يشكل تحديًا كبيرًا في الوصول إلى الخدمات الأساسية، وقد يعوق نشاطهم اليومي الأساسي.

[16] Chehayeb K, Sewell A. Lebanon COVID-19 lockdown restricts healthcare access for refugees. The New Humanitarian 2020. https://www.thenewhumanitarian.org/feature/2020/04/21/Lebanon-coronavirus-refugee-healthcare.

[17] علوه سعدى. شراء علبة بنادول يتسبّب بفتح تحقيق بلدي وطرد عائلة: اللاجئون السوريون عالقون بين كورونا والعَوَز. المفكرة القانونية 2020-https://www.legal agenda.com/article.php?id=6663.

تدخل منظمات المجتمع المدني

لقد تقلّص نشاط وعمل منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين السوريين مع تقلّص المساعدات الإنسانية المُقدمة للاجئين السوريين من قِبل الجهات المانحة، ومع تزايد الضغوطات غير المباشرة من قبل السلطات اللبنانية، **كيف تعمل منظمات المجتمع المدني تحت الضغط الكبير في هذه الأزمة؟ وما هو حجم قدراتهم في التدخل بحالات الطوارئ؟ ما هي الظروف والتحديات عند الفرق الميدانية؟**

على الرغم من تزايد احتياجات اللاجئين للمساعدات الإنسانية والرعاية الطبية بشكل كبير، وبشكل يفوق قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين في تأمينها، إلّا أن العديد من تلك المنظمات ضاعفت من جهودها ووسّعت تدخلها بمحاولة لتغطية شرائح أوسع من مجتمعات اللاجئين من أجل التصدي لأزمة كوفيد١٩، لاسيما عقب فرض إجراءات العزل العام، وقد بذلت العديد من تلك المنظمات جهودًا كبيرة في محاولة لسد تلك الاحتياجات، حتى تلك المنظمات غير المعنية بالمشاريع الإغاثية أو الطبية.

أفاد استطلاع رأي أجرته إحدى الجمعيات المحلية بين30 آذار/مارس و15 نيسان/أبريل2020 تفاقم الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين في ظل أزمة كوفيد - 19 وقد ساهم في الاستطلاع 198 لاجئ بينهم سوريون وفلسطينيون من سوريا من مناطق بر الياس وشاتيلا وطرابلس والنبعة وأشار الى أن:[18]

- 85% منهم/نّ فقدوا عمله/ا وبالتالي فقدان المدخول اليومي.
- 89% منهم/نّ ليس لديه/ا أي وصول لأية لأدوات الوقاية أو غيرها.
- مشارك واحد فقط من بين 198 مشاركين أفاد بأنه تلقى بعض المساعدات، في حين أن كل المشاركين الآخرين لم يتلقوا أي مساعدة غذائية أو وقائية.
- 38% منهم/نّ يطالب معلومات إضافية عن الوقاية ضد الفايروس. و48% منهم/نّ لا يعرفون بأي خط ساخن يمكنهم الاتصال به في حال اشتبهوا في إصابتهم بالفيروس.

تدلّ هذه الأرقام على أن اللاجئين قد يتعرضون للمزيد من الانتهاكات والاستغلال، بالإضافة إلى تزايد الضغوطات النفسية جرّاء تزايد التوتر والقلق، لذلك يتوجّب الإسراع في مساعدة/دعم منظمات المجتمع

[18] Refugee Protection Watch. Briefing on COVID-19 and Lebanon 2020. https://www.paxforpeace.nl/publications/all-publications/covid-19-in-lebanon-impact-on-refugees-and-host-communities.

المدني التي لديها القدرة على الوصول لمجتمعات اللاجئين بشكل أكبر، خصوصًا في ظل إجراءات التعبئة العامّة الحالية التي من الممكن أن تمتد أسابيع أطول قد تصل لعدة أشهر مع تزايد المخاطر على جميع السكان في لبنان.

مبادرات منظمات المجتمع المدني في مكافحة كوفيد-19:

وعلى الرغم من نقص التمويل بشكل كبير في القطاعين الإغاثي والطبي لمنظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين، رصد مركز "وصول" إنجازات ملحوظة في نشاطات المنظمات/الجمعيات المحلية لمساعدة اللاجئين في عدد قليل من المناطق، للتغلّب على تفاقم الأزمة الإنسانة بظل كوفيد-19، ولاحظنا ما يلي:

- عدد قليل من الجمعيات التي كانت تعمل سابقًا في مجال الإغاثة قامت بتعزيز وزيادة مساعداتها خصوصًا في منطقة البقاع حيث استطاعت فرق العمل توزيع مواد غذائية ومنظفات ومعقمات في العديد المخيمات، فضلًا عن تقديم جلسات توعية ودعم نفسي عبر الإنترنت.
- مساعدات مادية لتسديد الإيجارات منعًا لعمليات الإخلاء القسري للعديد من الحالات الحرجة.
- إعادة توجيه التمويل المخصص لمشاريع أخرى إلى مشاريع إغاثية بهدف تغطية الاحتياجات في الأزمة الحالية.
- الاستجابة في تقديم الرعاية الطبية، في الوقت الحالي، لا تزال في مرحلة الوقاية والحماية نظرًا لغياب حالات إصابة بين اللاجئين إلا انها تعمل بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على خطة استباقية تضمن استراتيجية العزل على أربعة مستويات ليصبحوا نقاط محورية في هذه المرحلة.

فقد لوحظ بشكل واضح، التنسيق الفعّال بين المنظمات والجمعيات المحلية بهدف توحيد الأهداف والموارد تفاديًا لتكرار العمل بغية الوصول إلى شريحة أكبر من اللاجئين لسدّ ثغرات الاحتياجات الموجودة.

التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في ظل كوفيد-19

رغم مضاعفة نشاط وعمل منظمات المجتمع المدني لمواجهة التداعيات الناجمة عن أزمة كوفيد-١٩ بمحاولة لسد نقص الاحتياجات لدى اللاجئين، إلّا أن تحديات عدّة رصدها فريق "وصول" في مقابلاته مع عدد من تلك المنظمات الفاعلة، ولخّص ما يلي:

- عدم قدرة المنظمات والجمعيات المحلية في الحصول على التمويل اللازم لتقديم المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية، وقد أصبحت الإمكانيات المتوفرة في هذين القطاعين محدودة جدًا، فقد لجأت معظم الجهات لجمع التبرعات الجماعية، إلّا أن نقصًا واضحًا تعاني منه تلك المنظمات بسبب حاجة اللاجئين الملحّة في شريحة كبيرة منهم.
- عدم تسهيل عمليات سحب الأموال من البنوك الخاصة والمركزية، وإن كان هناك تسهيلات فإن عمليات السحب تتم بالليرة اللبنانية ويتم سحبها بحسب سعر الصرف المركزي، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار بشكل كبير، فإن الأموال التي كانت تكفي لمساعدة ١٠٠ عائلة، أصبحت تكفي لأقل من ثلث العدد، نظراً إلى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية الذي أدى الى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وإيجار المنازل والعديد من الخدمات الأساسية في لبنان.
- عدم قدرة المنظمات الاستحصال على أذونات عمل لإنشاء عيادات قانونية متنقلة في المخيمات، والمسؤولة عن منح التصاريح في معظم الأحيان البلديات، أو وزارة الداخلية بشكل مباشر في هذه الأثناء.
- الشعور بالخوف والقلق جراء نشاط الأطباء السوريين الذين يواجهون قيودًا في ممارستهم المهنة، والتي تفرض عليهم السلطات شروطًا تعجيزية كان يصعب تطبيقها قبل أزمة الكورونا، وازدات تعقيدًا أثناء الأزمة.

استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة استجابة مفصلة لمواجهة انتشار كوفيد-19 في مجتمعات اللاجئين، تتضمن إجراءات وتدابير استباقية للتدخل في الشؤون الطبية من خلال تكفّلها في معالجة المصابين و/أو إجراء الفحوص اللازمة لمن لديه عوارض كوفيد-19، إن وُجدت، علمًا أنه حتى تاريخ 16 نيسان سجلت حالة واحدة بين اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية، لشخصٍ يقيم بمفرده في شقة خارج المخيمات.[19]

تقوم مفوضية اللاجئين بالتعاون والتنسيق مع هيئات ووكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة ومع منظمات محلية غير حكومية بتأمين الاحتياجات لعائلات اللاجئين، والتدخّل في الاستجابة لحالات الطوارئ، كما أنها تعمل على المستوى الأساسي لتحويل جميع مواردهم الجماعية بهدف تلبية احتياجات هذه العائلات إلّا أنها تواجه تحديات وصعوبات في تلبية هذه الاحتياجات المتزايدة والمتفاقمة باستمرار في ظل الأوضاع الراهنة بسبب الأزمة اقتصادية العامة في لبنان، وحالة الطوارئ الصحية في البلاد. [20]
تواجه مفوضية اللاجئين العديد من التحديات، بدءًا من نقص في الموارد المالية الذي يمثل تحديًا أساسيًا، وتطالب "المفوضية" الجهات المانحة بزيادة التمويل لتتمكّن من تلبية احتياجات اللاجئين المتزايدة والتي تفوق قدرات المفوضية المالية. فيما تواجه المفوضية تحديًا آخر، في صعوبة استمرارية برامج المساعدة الطبية الأخرى بعد إعادة تخصيص الموارد المالية لوضعها ضمن خطة مكافحة انتشار كوفيد-19.[21]

[19] UNHCR. Lebanon COVID-19 UPDATE 2020. http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR Lebanon COVID-19 Update - 16APR20_0.pdf.

[20] بناءً على مقابلة خاصّة مع مفوضية اللاجئين

[21] المرجع نفسه

الإجراءات المتخذة من قبل مفوضية اللاجئين:

تعمل مفوضية اللاجئين من خلال الخطة الوطنية التي أعلنت عنها الحكومة اللبنانية، وفي هذا الإطار، اتخذت المفوضية العديد من الإجراءات والتدابير لضمان وصول الرعاية الطبية إلى اللاجئين وتوعيتهم لحمايتهم من انتشار الوباء، أبرزها:[22]

- تغّطية كامل تكاليف اختبار الـ PCR، وعلاج المصابين من اللاجئين السوريين بالفيروس، المسجلين وغير المسجلين لدى المفوضية، استنادًا إلى توصيات وزارة الصحة؛
- قامت المفوضية بتعزيز الاستشفاء واستيعاب وحدة العناية المشددة؛
- توسيع تدخلات قطاع المأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتيسير صعوبات الالتزام بالحجر الصحي لدى اللاجئين. على سبيل المثال، تم إنشاء مواقع عزل في المناطق التي يعيش فيها عدد كبير من اللاجئين[23]. تم إعادة ترتيب الموارد المالية الموجودة لدى المفوضية لدعم الاستجابة الطارئة لمكافحة كوفيد-19؛
- قدمت المفوضية جلسات توعية للاجئين، إضافة إلى رسائل عبر هواتف اللاجئين وفيديوهات نُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الكترونية متعددة بهدف إيصالها للاجئين السوريين؛
- توزيع أدوات تنظيف وتعقيم للاجئين المتواجدين في العديد من مخيمات وتجمعات اللاجئين. فقامت حتى تاريخ 16 نيسان 2020 بتقديم مواد تنظيف بما في ذلك مطهرات ومبيضات ومعلومات عن النظافة إلى 30700 لاجئ مقيمين في 438 تجمّع؛
- قدمت الدعم التقني ودعم فرق العمل لتوسيع قدرة الخط الساخن لكوفيد-19 التابع لوزارة الصحة؛ و
- تقوم بتوسيع قدرة استيعاب عدد من المستشفيات أو "المشافي الميدانية" حسب الاقتضاء.
- تقوم مفوضية اللاجئين بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لضمان وتعزيز احترام حقوق الإنسان أثناء تطبيق خطة الاستجابة إلى الوباء، ونظرًا للأوضاع الراهنة وتزايد تعقيد الإجراءات المعلّقة بأزمة كوفيد-19، ولضمان إيصال مساعدات نقدية وغذائية الى المستفيدين المستضعفين، قامت مفوضية اللاجئين بالتنسيق مع برنامج الأغذية العالمي بمناقشة طرق بديلة لتوزيع البطاقات مع مفوضية اللاجئين. كما أن قطاع الأمن الغذائي والزراعة (FSS) يقوم برسم خرائط وتنسيق تدخلات شركاء المفوضية بالنسبة للمساعدات الغذائية وكيفية تقديمها في ظل الحجر الصحي في التجمعات العشوائية.[24]

[22] UNHCR. Lebanon COVID-19 UPDATE 2020. http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR Lebanon COVID-19 Update - 30MAR20.pdf.
[23] UNHCR. Lebanon COVID-19 UPDATE 2020. http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR Lebanon COVID-19 Update - 16APR20_0.pdf.
[24] Relief International. Guidance on Home Quarantine & Isolation in Overcrowded Settings. Lebanon 2020. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/75198.pdf.

استجابة الحكومة اللبنانية

مع معاناة اللاجئين السوريين من السياسات المتغيرة باستمرار، والانتهاكات لحقوقهم الأساسية، **هل ستكون جائحة كوفيد-١٩ ايجابية على تغيير سياسة لبنان تجاه اللاجئين باحترامه لحقوق الإنسان، أم سيزيد من انتهاكاته للحقوق والحريات العامة؟**

مع التزام لبنان بمبدأ عدم التمييز بين المواطنين واللاجئين، قامت الحكومة اللبنانية بشمل اللاجئين بالخطة الوطنية التي وضعتها بعد التنسيق مع مفوضية اللاجئين بأن تقوم المفوضية بدفع تكاليف الفحوصات الطبية، والعلاج للمصابين من اللاجئين (المسجلين وغير المسجلين). إلّا أنها لم تضع حدًّا لتجاوز البلديات التي فرضت تدابير وإجراءات تمييزية عبر قرارات ضيّقت على اللاجئين وحدّت من حرية حركتهم وتنقلاتهم، دون سواهم من المواطنين اللبنانيين، والذي ساهم في ارتفاع نسبة الانتهاكات الجسيمة بحق اللاجئين، ومن ناحية أخرى ساعد بعض المواطنين من تلك البلديات على استغلال اللاجئين، خصوصًا من قبل عناصر الأمن المحلّي المكلّفين من قبل البلديات.

شمل اللاجئين السوريين في الخطة الوطنية:

أفاد وزير الصحة بأن الرعاية الصحية للاجئين هي مسؤولية مشتركة بين الدولة اللبنانية وبين وكالات الأمم المتحدة، وعلى الرغم من شمل "الحكومة اللبنانية" اللاجئين في خطة الاستجابة الوطنية، وتكفّل مفوضية اللاجئين بكافة التكاليف لعلاج وفحص اللاجئين المصابين أو المعرّضين للإصابة،[25] إلّا أن وزارة الصحة لم تقم بأي إجراء المراقبة على المراكز الطبية المعنية باستقبال مصابي كوفيد 19، أو إجراء الفحوصات لمن تظهر العوارض عليهم، والتي يواجهها اللاجئون والتمييز بينهم وبين المواطنين أثناء زيارتهم للمراكز الطبية، إن كان لإجراء الفحوصات و/أو أي احتياجات لرعاية طبية، ولم تقم الحكومة اللبنانية باتخاذ أي إجراءات من شأنها تخفيف الضغط الأمني على تجمعات اللاجئين الذي يسبب الشعور بالخوف لديهم، وهذا قد يساهم في انتشار الفيروس في تجمعات اللاجئين مع تزايد شعورهم بالخوف من الاعتقال أو التعرّض لأي انتهاكات من الأجهزة الأمنية أو من قبل عناصر الأمن المحلي المكلّفين من قبل المفوضية.

التدخل في مخيمات وتجمعات اللاجئين السوريين:

مع بدء الحكومة اللبنانية بتطبيق خطة الاستجابة لأزمة كوفيد وشمل اللاجئين في الخطة الوطنية، قام

[25] Saleh W, Bassam L. Without soap or sanitizer, Syrian refugees face coronavirus threat. Reuters 2020. https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-lebanon-refugees/without-soap-or-sanitizer-syrian-refugees-face-coronavirus-threat-idUSKBN21635U.

- ساهم الأمن العام بعمليات المراقبة والتنسيق مع عدد من البلديات وهيئات المجتمع المدني للإشراف على أعمال تعقيم عدة مخيمات وتجمعات سكنية لـ اللاجئين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية، كخطوة لحماية المجتمع ككل في اخطار انتشار فيروس كورونا ومن أبرز هذه المناطق: قب الياس، الهرمل والكواخ، عانوت، تلمعيان ومحيطها، مخيم الاوزاعي، الزهراني-الصرفند، الخضر.[26] أما في بلدية الهرمل في البقاع الشمالي، قامت البلدية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني برش المنازل والمخيمات بالمعقمات والمطهرات.
- تعهدت الحكومة اللبنانية بعدم اعتقال أو توقيف أو ترحيل اللاجئين السوريين بحجة عدم حيازتهم إقامة سارية في حال تقدمهم لإجراء اختبار كوفيد-19.
- قرر الأمن العام انشاء خلية مركزية يتفرع منها خلايا في المحافظات لمكافحة انتشار كوفيد-19 في مخيمات وتجمعات اللاجئين السوريين.[27]
- أعلنت المديرية العامة للأمن العام إمكانية اللاجئين السوريين من تجديد الاقامات المنتهية صلاحياتها اعتباراً من تاريخ 2020/3/11 بعد انتهاء فترة التعبئة دون تحميلهم رسوم التأخير.[28]
- تم إعفاء عدد كبير من المستأجرين في بلدة غزة البقاعية من بدلات الايجار وذلك بالتعاون مع الأهالي وفعاليات البلدة.
- قامت بعض الجمعيات بتوزيع مساعدات على اللاجئين السوريين في عدة مناطق بالتعاون مع البلديات. ففي بلدية داريا في الشوف، تم توزيع حصصاً غذائيةً على 10 عائلات سورية نظراً لحاجتهم الملحة.
- قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع خطة استباقية واحترازية لمكافحة كوفيد-19 وخاصة في مخيمات اللاجئين السوريين، وذلك بالاشتراك والتعاون مع مختلف المنظمات الدولية. وتتضمن هذه الخطة، تنفيذ حملات توعية وإرشاد صحي للسكان في كافة مخيمات اللاجئين السوريين وتأمين لهم مواد تنظيف وتطهير بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين.[29]

إذ يرحب "وصول" بمبادرة الدولة اللبنانية بتعقيم المخيمات والتجمعات وبتعاونها مع المنظمات الدولية ومفوضية الأمم لتنفيذ حملات توعية وتأمين المواد اللازمة للحد من انتشار هذا الوباء إلا أن عدد المخيمات المعقمة ضئيل جداً نسبةً لعدد المخيمات المنتشرة على الأراضي اللبنانية، إضافة الى غياب فعالية هذا التعقيم.

---

[26] ع.غ . الامن العام: تعقيم 119 مخيما للنازحين السوريين لليوم الرابع للوقاية من الوباء-http://nna-leb.gov.lb/ar/show . National News Agency 2020. news/469940/nna-leb.gov.lb.

[27] ل.خ . الامن العام ينشىء خلايا في المحافظات للحد من انتشار الكورونا في مخيمات النازحين. الوكالة الوطنية للإعلام http://nna-leb.gov.lb/ar/show-2020 . news/469352/nna-leb.gov.lb/ar.

[28] إعفاء من رسوم تأخير طلبات منح أو تجديد الإقامات نظراً للظروف الراهنة-https://www.general . Lebanese General Security - News 2020. security.gov.lb/ar/news/details/896.

[29] وزارة الشؤون الاجتماعية: تنسيق استباقي مع المنظمات الدولية بدأ منذ أكثر من أسبوع للحماية من فيروس كورونا في مخيّمات النازحين. وزارة الشؤون الاجتماعية 2020 . http://www.socialaffairs.gov.lb/MSASubPage.aspx?News=2377.

على الرغم من المبادرات الإيجابية للحكومة اللبنانية إلا أن العديد من البلديات اتخذت قرارات تمييزية وتعجيزية بحق اللاجئين السوريين بحجة مكافحة كوفيد-19، فيما تدعم الأجهزة الأمنية قرارات تلك البلديات، وسط صمت الحكومة اللبنانية رغم توصيات منظمات المجتمع المدني التي صدرت في الآونة الأخيرة موجهة للحكومة اللبنانية.

أصدرت ثمانية بلديات قرار حظر التجول للاجئين السوريين دون سواهم من المواطنين اللبنانيين، وذلك قبل إعلان الحكومة حالة التعبئة العامة، فيما فرضت 21 بلدية على الأقل قيودًا تعجيزية على اللاجئين السوريين حدّت من حركة تنقلاتهم وصعّبت من وصولهم للخدمات الأساسية، وكانت قد شددت القيود على اللاجئين أكثر من المواطنين اللبنانيين في ساعات التجول المسموح بها، ومنعتهم من مغادرة منازلهم أو استقبال الزوار ، ومنها بلدية البيرة، حرار، وبلديات قضاء راشيا.[30] كما قامت بعض البلديات كـ بلدية بريتال بوضع هذه القيود تحت طائلة اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين للقرارات وتوعّدت بمصادرة أوراقهم الثبوتية. في بر الياس، يتوجب على اللاجئين تعيين مندوب محدد لشراء وتلبية الحاجات الأساسية للمخيمات بعد التنسيق مع البلدية لهذه الغاية.[31] وحظرت بلدية بزيزا بالترحيل دون انذار في حال عدم احترام قرار منع التجول.[32]

أما في منطقة البقاع، فقد تم إغلاق جميع الطرق المؤدية إلى تجمّع 10 مخيمات على الأقل، وترك طريق واحدة مفتوحة، يترأسه حاجز لعناصر الأمن المحلي المكلفين من قبل البلديات، يمنع اللاجئين من الخروج من محيط مخيماتهم ولا يسمح لهم حتى بالخروج لشراء اللوازم الأساسية للمعيشة، كما يفرض عليهم شرط استحصالهم على أذون للتنقل من قبل البلديات التي من الصعب الوصول إليها بسبب حاجز لقوى الأمن، (**من القيود التعجيزية التي تضعها بعض البلديات**) فيما لا يُشترط على المواطنين اللبنانيين الحصول على اذن من البلدية.[33]

ومع وجود هذه الشروط التعجيزية، قامت البلديات مؤخرًا في كل من مناطق قعبرين وكفرملكي والمقيطع وتلحياة، بتوظيف 20 شخص إضافي كـ عناصر أمن محلي مكلفين من بلديات تلك المناطق، لحراسة

---

[30] خطة الطوارئ بدأت والبلديات تراقب التنفيذ استنفار الشرطة وحملات رشّ وتعقيم. المركزية 2020 .
https://www.almarkazia.com/ar/news/show/201846/خطة-الطوارئ-بدأت-والبلديات-تراقب-التنفيذ.

[31] لبنان: إجراءات مواجهة فيروس "كورونا" تهدد اللاجئين. Human Rights Watch 2020. https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/02/340258 .

[32] LBCI News. بلدية بزيزا: سنرحّل أي نازح لا يلتزم بالتعليمات الوقائية/LBCI Lebanon 2020. https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/507642/بلدية-بزيزا-سنرحل-أي-نازح-لا-يلتزم-بالتعليمات-الوق.ar/

[33] استمرار التضييق على اللاجئين السوريين في لبنان بظل أزمة كوفيد-١٩. مركز وصول لحقوق الإنسان 2020 .
https://www.achrights.org/ar/2020/04/15/10772/.

180 مخيم للاجئين السوريين، حيث تقوم شرطة البلدية بإقفال مداخل المخيمات وتاركةً مدخلًا واحدًا للاستخدام "للضرورة القصوى."[34]

وقد تعرض ما لا يقل عن تسع مخيمات في بلدات مختلفة في منطقة البقاع لمداهمات من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة، بشكل شبه يومي مستمر من دون أي مسوغ قانوني حيث يتم التفتيش عن أوراق تسجيلهم لدى مفوضية اللاجئين وعن أوراق الإقامة القانونية. كما أنهم يجرون إحصاءً لأفراد المخيم للتأكد من وجود نقص أو زيادة لعدد الأفراد، حتى أنهم يقومون بضرب المسؤولين عن العائلة.[35]

واتخذت بعض البلديات قرارات الإخلاء والترحيل القسري بحق لاجئين سوريين مقيمين في مناطقها، ففي محافظة جبل لبنان، قامت إحدى البلديات بترحيل عائلتين من المنطقة بعد أن خرج فتى من المخيم لشراء علبة "بنادول" مما أثار "الخوف" لدى الشبان المتطوعين لمساعدة البلدية على تطبيق قرار التعبئة العامة ب "خطر وجود كورونا" وطالبوا البلدية بترحيل العائلة.[36] كما أن اتخذت بلدية غزة في البقاع الغربي قراراً بإخلاء مخيم 011 وبإزالته كلياً وهو يضم نحو 60 عائلة، وذلك بعد إشكال بين أهالي المنطقة اللبنانيين من جهة واللاجئين السوريين في المخيم من جهة أخرى، إلا أن وزارة الداخلية رفضت هذا القرار وقامت البلدية بمصالحة بين الطرفين لحل الإشكال.[37]

---

[34] علوه سعدى. شراء علبة بنادول يتسبّب بفتح تحقيق بلدي وطرد عائلة: اللاجئون السوريون عالقون بين كورونا والعَوَز. المفكرة القانونية 2020-https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6663.

[35] استمرار التضييق على اللاجئين السوريين في لبنان بظل أزمة كوفيد-١٩. مركز وصول لحقوق الإنسان 2020 . https://www.achrights.org/ar/2020/04/15/10772/.

[36] علوه سعدى. شراء علبة بنادول يتسبّب بفتح تحقيق بلدي وطرد عائلة: اللاجئون السوريون عالقون بين كورونا والعَوَز. المفكرة القانونية 2020-https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6663.

[37] بارسخيان لوسي. صدامات وجرحى بالبقاع: كورونا يضاعف النعرات ضد اللاجئين السوريين .Almodon 2020 . https://www.almodon.com/society/2020/4/17/صدامات-وجرحى-بالبقاع-كورونا-يضاعف-النعرات-ضد-اللاجئين-السوريين.

الخاتمة والتوصيات

لقد راقب العديد من منظمات المجتمع المدني في لبنان أوضاع اللاجئين السوريين في المناطق التي ينشطون بها، وساهمت تلك المنظمات من خلال مبادرات عديدة مع البلديات لحل بعض المشاكل التي يعاني منها اللاجئون، قسم ضئيل استجاب لتلك المبادرات، والقسم الآخر كان يتخذ إجراءات قاسية بحق اللاجئين بالاستناد إلى قرارات رئاسة البلدية أو الوجهاء في المنطقة، من دون العودة إلى وزارة الداخلية والبلديات. لذلك، يضع مركز "وصول" لحقوق الإنسان هذه التوصيات في عهدة المعنيين عن متابعة شؤون اللاجئين، ويتمنى على الجهات المعنية أخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار.

إلى الحكومة اللبنانية:

- توحيد لغة الخطاب والتوجيهات لكافة المقيمين على الأراضي اللبنانية حول الوقاية من انتشار كوفيد-19.
- تفعيل دور الرقابة على البلديات، وإحاطتهم بقرار رسمي وعلني بعدم التمييز بين اللاجئين والمواطنين، وإزالة القيود التي فرضتها بعض البلديات على اللاجئين فقط.
- الأخذ بعين الاعتبار أهمية تدخل الحكومة اللبنانية بخطاب رسمي وعلني للمواطنين اللبنانيين بإعفاء أو تأجيل مطالبة اللاجئين بمستحقات إيجار المنازل.
- دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع الإغاثة والرعاية الصحية من مخصصات تمويل الاتحاد الأوروبي الذي تم تقديمه مؤخرًا إلى لبنان، وتقديم شفافية في آلية صرف الأموال.
- مساعدة منظمات المجتمع المدني في الحصول على أموالها بالعملة التي تصلهم إلى حساباتهم البنكية.
- السماح للناشطين وحملة الشهادات وذوي الخبرات الطبية من الجنسية السورية بالعمل/ التدخل بحالات الطوارئ وتقديم التسهيلات اللازمة لهم، من دون وضع قيود وشروط حصولهم على أوراق إقامة قانونية و/أو إجازة عمل.
- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السوريين خصوصًا لأولئك المخالفين لشروط الإقامة، وإلغاء متطلبات وشروط الإقامة للاجئين السوريين، وتعليق أي ملاحقة أو عواقب قانونية للمتخلفين.
- السماح لمفوضية اللاجئين بإعادة تسجيل اللاجئين لحاجة آلاف السوريين غير المسجلين لديها للحماية حفاظاً على سلامتهم وأمنهم، وإلغاء القرار الصادر عن الحكومة اللبنانية بتعليق تسجيل اللاجئين لدى المفوضية.

إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

إضافة إلى توصيات منظمات المجتمع المدني بتاريخ 4 شباط 2020:

- تخصيص صندوق لدعم المبادرات والجمعيات المحلية التي لديها وصول إلى اللاجئين بشكل مباشر، خصوصًا تلك المبادرات النشيطة بالقطاعين الصحي والإغاثي.
- العمل على وضع خطة عاجلة لدعم اللاجئين الأكثر حاجة للمساعدات الإنسانية، والمصاريف الأساسية للمعيشة.
- الإعلان بشفافية عن خطط التعاون بين مفوضية اللاجئين والحكومة اللبنانية.

إلى الجهات المانحة:

- توفير دعم عاجل لمنظمات المجتمع المدني والعاملين في الخط الأمامي مع اللاجئين لتأمين المستلزمات الأساسية للوقاية أثناء نشاطهم الميداني.
- إعطاء منظمات المجتمع المدني مرونة في إعادة تحويل جزء أو كامل المخصصات للمشاريع التنموية التي كانت قد حصلت عليها سابقًا، لوضعها في تأمين مسلتزمات اللاجئين الأساسية.

إلى الاتحاد الأوروبي:

"توصيات منظمات المجتمع المدني إلى الاتحاد الأوروبي حول تدخله في دعم لبنان لاحتواء جائحة كوفيد-19" 9 نيسان 2020:

يتعيّن على الاتحاد الأوروبي إجراء مراجعة خطط استراتيجيتها في الدعم المُقدّم إلى لبنان من أجل الحد من انتشار جائحة كوفيد-19، وأخذ توصيات منظمات المجتمع المدني التالية بعين الاعتبار:

- دعم لبنان بمبلغ إضافي بحيث يشمل تغطية الإيجارات لوقف أي عمليات إخلاء قسري محتملة قد تنشأ عن عدم قدرة اللاجئين على دفع أجور المنازل وأراضي المُخيّمات السنوية/الشهرية.
- وضع آليّة مراقبة لتقييم تدخّلات لبنان وكيفية توزيعه للأموال لدعم المجتمع اللبناني واللاجئين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني كافّة.
- التأكيد على ضرورة التضمين العلني لكل الجهات المعنيّة ومن ضمنهم منظمات المجتمع المدني ودعمها في مجالات عملها لتوسيع نشاطات تدخّلها في مجتمعات اللاجئين، وعلى وجه الخصوص في تقديم المساعدات الإغاثية الطارئة ضمن خطة الاستجابة الحكومية. إنّ انتقائية الاستجابة واتباع سياسات الفرز السياسي لمجموعات السكان سيكون لها أثر سلبي على احتواء الوباء، ويشمل ذلك تصويب القرارات التنفيذية التمييزية لبعض البلديات ضد اللاجئين.
- السماح للناشطين وحملة الشهادات وذوي الخبرات الطبية من اللاجئين السوريين بالعمل/التدخل بحالات الطوارئ وتقديم المساعدة اللازمة، من دون وضع قيود وشروط حصولهم على أوراق إقامة قانونية أو إجازة عمل.

- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السوريين خصوصًا لأولئك المخالفين لشروط الإقامة، وإلغاء متطلبات وشروط الإقامة للاجئين السوريين حاليًّا على الأراضي اللبنانية لفترة إعلان التعبئة العامة، وتعليق أي ملاحقة أو عواقب قانونية للمتخلفين.
- تقديم خطة استجابة لاختبارات فحص فيروس كورونا والأدوية والعلاج والحجر للجميع مجّانًا ودون تمييز بسبب النوع الاجتماعي أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الجنسية أو الأصل العرقي أو اللون أو الميول الجنسية أو العمر أو الإعاقة أو العقيدة، وتأمين الأجهزة واللوازم الطبية في جميع المناطق اللبنانية بشكل عادل.

المصادر

علوه سعدى. "شراء علبة بنادول يتسبّب بفتح تحقيق بلدي وطرد عائلة: اللاجئون السوريون عالقون بين كورونا والعَوَز." المفكرة القانونية, April 8, 2020. https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6663.

Chaaban, J., Salti, N., Ghattas, H., Irani, A., Ismail, T.,Batlouni, L. (2016), "Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015", Report published by the American University of Beirut (AUB) and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

Chehayeb, Kareem, and Abby Sewell. "Lebanon COVID-19 Lockdown Restricts Healthcare Access for Refugees." The New Humanitarian, April 21, 2020. https://www.thenewhumanitarian.org/feature/2020/04/21/Lebanon-coronavirus-refugee-healthcare.

LBCI News. "بلدية بزيزا: سنرحّل أي نازح لا يلتزم بالتعليمات الوقائية." LBCI Lebanon, March 15, 2020. https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/507642/بلدية-بزيزا-سنرحل-أي-نازح-لا-يلتزم-بالتعليمات-الوق/ar.

"Operational Portal." Situation Syria Regional Refugee Response, n.d. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71.

Refugee Protection Watch. "Briefing on COVID-19 and Lebanon," April 21, 2020. https://www.paxforpeace.nl/publications/all-publications/covid-19-in-lebanon-impact-on-refugees-and-host-communities.

Relief International. "Guidance on Home Quarantine & Isolation in Overcrowded Settings." Lebanon, March 2020. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/75198.pdf.

Roth, Kenneth. "World Report 2019." Human Rights Watch, January 17, 2019. https://tinyurl.com/v233tqw.

Saleh, Walid, and Laila Bassam. "Without Soap or Sanitizer, Syrian Refugees Face Coronavirus Threat." Reuters. Thomson Reuters, March 19, 2020. https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-lebanon-refugees/without-soap-or-sanitizer-syrian-refugees-face-coronavirus-threat-idUSKBN21635U.

UNHCR. "Lebanon COVID-19 UPDATE," April 16, 2020. http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR Lebanon COVID-19 Update - 16APR20_0.pdf.

UNHCR. "Lebanon COVID-19 UPDATE," March 30, 2020. http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR Lebanon COVID-19 Update - 30MAR20.pdf.

United Nations. "Lebanon." UNHCR, n.d. https://www.unhcr.org/lebanon.html.

"إعفاء من رسوم تأخير طلبات منح أو تجديد الإقامات نظراً للظروف الراهنة." Lebanese General Security - news, March 16, 2020. https://www.general-security.gov.lb/ar/news/details/896.

"استمرار التضييق على اللاجئين السوريين في لبنان بظل أزمة كوفيد-١٩." مركز وصول لحقوق الإنسان، April 15, 2020. https://www.achrights.org/ar/2020/04/15/10772/.

لطف أحمد سامي. "ماهية حق العمل للاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان." مركز وصول لحقوق الإنسان، الحموي نبيلة، حسن محمد، بيازيد قتيبة, and March 6, 2020. https://www.achrights.org/ar/2020/03/06/10559/.

"الدولار يواصل الارتفاع... كم بلغ سعر الصرف اليوم؟." LBCI Lebanon, April 27, 2020. https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/516614/الدولار-يواصل-الارتفاع-كم-بلغ-سعر-الصرف-اليوم/ar.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "لبنان." UNHCR, n.d. https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html?query=لبنان.

بارسخيان لوسي. "صدامات وجرحى بالبقاع: كورونا يضاعف النعرات ضد اللاجئين السوريين." almodon. المدن, April 17, 2020. https://www.almodon.com/society/2020/4/17/صدامات-وجرحى-بالبقاع-كورونا-يضاعف-النعرات-ضد-اللاجئين-السوريين.

بوابة البيانات التشغيلية." Situation Syria Regional Refugee Response, n.d. https://data2.unhcr.org/ar/situations/syria/location/71.

بيان توضيحي في قضية الإشكال بين مخيم للاجئين وأهالي منطقة غزّة في لبنان." مركز وصول لحقوق الإنسان، April 19, 2020. https://www.achrights.org/ar/2020/04/19/10788/.

بيان صادر عن الأمن العام حول بعض الجمعيات والمنتديات." إعلانات ومستجدات، n.d. https://www.general-security.gov.lb/ar/news/details/720.

خطة الطوارئ بدأت والبلديات تراقب التنفيذ استنفار الشرطة وحملات رشّ وتعقيم." المركزية، March 16, 2020. https://www.almarkazia.com/ar/news/show/201846/خطة-الطوارئ-بدأت-والبلديات-تراقب-التنفيذ.

دراسة أممية سنوية: في عام 2018 تراكمت ديون اللاجئين السوريين في لبنان أكثر من أي وقت مضى" - UNHCR Lebanon." UNHCR, December 0, n.d. https://www.unhcr.org/lb/12042--دراسة-أممية-سنوية-في-عام-2018-تراكمت-ديون-ا.html.

روث كينيث. "التقرير العالمي ٢٠١٩." هيومن رايتس واتش, January 17, 2019. https://www.hrw.org/ar/world-report/2019.

الامن العام: تعقيم 119 مخيما للنازحين السوريين لليوم الرابع للوقاية من الوباء" . ع.غ." National News Agency, March 24, 2020. http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/469940/nna-leb.gov.lb.

الامن العام ينشىء خلايا في المحافظات للحد من انتشار الكورونا في مخيمات النازحين." الوكالة الوطنية للإعلام، March 22, 2020. http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/469352/nna-leb.gov.lb/ar. ل.خ .

لبنان: إجراءات مواجهة فيروس 'كورونا' تهدد اللاجئين." Human Rights Watch, April 2, 2020. https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/02/340258.

وزارة الشؤون الإجتماعية: تنسيق استباقي مع المنظمات الدولية بدأ منذ أكثر من أسبوع للحماية من فيروس كورونا في مخيّمات النازحين." وزارة الشؤون الإجتماعية, April 29, 2020. http://www.socialaffairs.gov.lb/MSASubPage.aspx?News=2377.